Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

25 Octobre 2010
25 أكتوبر 2010

هسبريس
Hespress

أنوال' تطلب افتحاص مشاريع جبر الضرر

هسبريس من النّاظور:

Sunday, October 24, 2010

انتقدت جمعية أنوال للتنمية والتواصل غياب ما يفترض في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من تتبع لمشاريع "جبر الضرر الجماعي"، إذ قالت ذات الجمعية ضمن ندوة صحفية عقدتها صباح يوم أول أمس الجمعة بالنّاظور أنّ: " غياب انفتاح المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على مختلف الجمعيات المشتغلة بمجال حقوق الإنسان، و نهجه أساليب الانتقائية والمحاباة، واعتماده على تقارير و مقترحات صادرة عن مصالح معنية ببرنامج جبر الضرر بوزارة الداخلية، وأخرى محرّرة بعمالات الأقاليم والولايات.. لهي من العوائق الكبرى التي تسم أداء هذه المؤسسة".

وواصلت ذات الجمعية انتقاد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ضمن ندوتها الصحفية بتنصيصها على وجود اختلال ملموس ضمن الاستفادة من مشاريع جبر الضرر الجماعي، قبل أن تردف: "عملت أطراف غريبة عن المؤسسة الحقوقية الرسمية على إملاء أسماء جمعيات استفادت من تمويلات ضمن برنامج جبر الضرر الجماعي دون تقديم أي مشروع لأي لجنة إقليمية"، وأورد في هذا الإطار مثال لجمعية "أُوسَّانْ" الكائن مقرها ببلدية مِيضَار بإقليم "الدْرِيوْشْ"، و التي قيل بأنّها استفادت من مبلغ ناهز الخمسين مليون سنتيم في إطار مشروع وهمي يروم العمل على حفظ الذاكرة بشأن أحداث الريف لسنتي 1958 و1959.

جمعية أنوال للتنمية والتواصل عبّرت عن رفضها المرحلي للتعامل مع المؤسسة الاستشارية لحقوق الانسان قبل افتحاص مشاريع جبر الضرر والتدقيق في سبل صرف ميزانياتها من قبل الجمعيات المستفيده، هذا قبل أن تتطرق لما وصفته بـ "الغياب الكلي للمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان عن الملفات الراهنة المرتبطة بحالات الاختطاف و الاعتقالات التعسفي و ممارسة التعذيب" وقالت بهذا الخصوص إنّ "فشل مجلس حرزني يضاف للفشل الكبير المرصود في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة، خصوصا جانبها المتعلق بمحاسبة المسؤولين عن الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالماضي القريب.. وأنّ الوقت قد حان لمطالبة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالانخراط الجهري ضمن مطالب وجوب إطلاق السراح الفوري واللامشروط لكافة معتقلي الرأي و الحقوقيين و السياسيين.. وعلى رأسهم المناضل الحقوقي المعتقل شكيب الخياري، وكذا الإسهام وفق ما تمنحه إياه اختصاصاته ضمن مساعي وقف التضييق على الصحافة وحرية التعبير والرأي".

ندوة جمعية أنوال للتنمية والتواصل انعقدت بإحدى مقاهي مدينة النّاظور بعدما أغلقت أبواب مقر غرفة الصناعة التقليدية في أوجه المنظمين، وهو الفعل الذي قال بشأنه أعضاء المكتب المسيّر في تصريحات متطابقة بأنّه "جاء رغما عن توفر التراخيص القانونية وبشكل يستلزم التوضيح المقنع والأطراف الواقفة خلفه".. قبل أن يوردوا بأنّ مراسلة استفسارية ستوضع بمقر ذات الغرفة المهنية المنتصلة من التزاماتها.

كما أثارت ندوة جمعية أنوال ورش الجهوية الموسّعة باعتباره "ورشا ديناميا على مستوى النخب المركزية وجامدا على مستوى المشاورات القاعدية" إذ أورد ضمن ذات الندوة "الانشغال البالغ بمدى قدرة هذه المقاربة الفوقية في رصد و استيعاب الإكراهات و تجديد المتطلبات و تبني البدائل.. زيادة على إبداء التحفظ بشأن السرعة التي يجري بها الإعداد لهذا الورش المحوري"، قبل أن يُردف: "إنّ جمعية أنوال للتنمية والتواصل ترى أنّه من الواجب إدراج منطقة الريف ضمن إطار جهوي يعمل على إنصافها من التهميش التاريخي الذي طالها لعقود من الزمن و في كافة المجالات، مع التشبّث بضرورة جعل الناظور مركزا لهذا التقسيم الجهوي.. دون أي إغفال بإيلاء الثغرين المحتلين، سبتة و مليلية، الأهمية التي تستحقانها.. وأنّ تصورا لاحقا سيعلن عنه لاحقا من قبل التنظيم عن موقفه بخصوص مشروع الحكم الذاتي للصحراء".

ذات الندوة المثيرة للجدل تطرقت لتوسع هوّة "فك الإرتباط" مع الأحزاب السياسية، إذ أعلن بأنّ هذا التوسع قد أضحى يطال الحاملين للألوان الحزبية.. وأنّ التنظيمات السياسية قد أضحت مجرّد وكالات لتوزيع التزكيات خلال الاستحقاقات الإنتخابية في ظلّ عجزها عن إنتاج النخب".. قبل أن يُزاد: "سنعمل على رفع شكايات للجهات القضائية المختصة للنظر في ملفات تبذير المال العام، كما سنعمل وفق برنامج مسطر على توعية المواطنين بأهمية مقاضاة مختلف المسؤولين في مختلف الإدارات المستهترين و المستخفين بحقوق المواطنين".. ويُضاف: " أمّا بخصوص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

Revue de presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

فإننا ندق ناقوس الخطر ونطالب على عجل بوجوب موافاة الرأي العام بكافة تفاصيل المشاريع الممولة و الجهات المستفيدة و حجم المبالغ المرصودة،وذلك كإجراء قادر على الحد من كل تلاعب."

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

مسيرة وطنية للمطالبة بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

■ ميلود الشلح ■

تعتزم 5 هيئات حقوقية مغربية تنظيم مسيرة وطنية رمزية، الأحد القادم بالرباط، من أجل المطالبة بتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة. كما ستنظم نفس الهيئات، وهي المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف والعصبة المغربية لحقوق الإنسان وجمعية عدالة، وقفة رمزية تخليدا لليوم الوطني للمختطف، وذلك مساء الجمعة المقبل أمام محطة القطار بمدينة الرباط.

وعن حيثيات تنظيم هاتين التظاهرتين، قال عبد الحميد أمين، نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إنهما تأتيان للاحتجاج على عدم تنفيذ عدد من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. وأوضح أمين، في تصريح لـ«أخبار اليوم»، أن ما تحقق إلى الآن لا يمثل سوى 10 في المائة من توصيات الهيئة، مضيفا أن «هناك العديد من الملفات الأساسية التي لم يتم الكشف عنها مثل ملف الشهيد بنبركة والمانوزي والرويسي وغيرهم، حيث لم يسبق إعطاء معلومات بشأنهم».

وحمل الناشط الحقوقي مسؤولية ما سماه بالتكتم على الحقائق للدولة المغربية، مؤكدا أنها «تعرقل وتمنع الوصول إلى الحقائق، بتواطؤ مع الدولة الفرنسية»، وقال إن «الدولة المغربية تعرف الحقيقة لكنها لا تريد الإفصاح عنها».

ويأتي تنظيم المسيرة أيضا، حسب أمين، للمطالبة بتفعيل الإستراتيجية الوطنية لمناهضة الإفلات من العقاب، حيث أكد أن «هناك عددا من المتورطين في ارتكاب انتهاكات جسيمة لم تتم معاقبتهم، بل إن منهم من تمت مكافأته عوض معاقبته، والذين رفضوا الامتثال لمذكرات الاعتقال الدولية التي أصدرها في حقهم القاضي الفرنسي روميل». كما اعتبر أمين أن هناك عدة جوانب غير مكتملة في ملف الإنصاف، ذكر منها ما وصفه بهزالة التعويضات المالية التي منحت لضحايا الانتهاكات الجسيمة، وحرمان هؤلاء الضحايا من التغطية الصحية والإدماج الاجتماعي، حيث ذكر أن هناك حوالي ألف ملف لضحايا انتهاكات حقوقية يطالبون بفرصة عمل، لكن لم تتم تسوية ملفاتهم.

وفي نفس السياق، انتقد أمين ما قامت به الدولة في مجال الإنصاف الاجتماعي، وقال إنه لم يتم القيام إلا بأعمال «ضئيلة جدا».

ودعا إلى اعتذار رسمي وعلني للدولة بشأن الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى حفظ الذاكرة بالنسبة إلى أماكن الاعتقال. كما دعا الدولة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات لئلا تتكرر هذه الانتهاكات مستقبلا، وذلك «من خلال إجراء إصلاحات في الدستور وفي مجال الحكامة الأمنية والقضاء، والمصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وغيرها من الإجراءات التي ستمكن البلاد من السير في اتجاه دولة الحق والقانون».

من جهته، رد صلاح الوديع، العضو السابق بهيئة الإنصاف والمصالحة، على ما قاله أمين ومنظمو المسيرة بالقول: «إن ما تحقق من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لا يمكن أن ينكره إلا جاحد».

غير أن الوديع لم ينكر، في تعليق مقتضب لـ«أخبار اليوم»، أن «هناك العديد من التوصيات التي تتعلق بإصلاحات مؤسساتية ودستورية لازالت تنتظر التطبيق». وأضاف قائلا: «لقد تم نشر التوصيات بقرار ملكي حاسم، غير أن التفاعل مع هذه الدينامية لم تكن في المستوى المطلوب، ولا زال على المشرع المدني أن يقوم بكل المبادرات التي يمكنها أن تشجع على هذا المنحى».

وفي نفس السياق، عبر الوديع عن أمله في أن تشمل محطة الجهوية وما يترتب عنها من إصلاح دستوري، كذلك هذه التوصيات.

وبينما يشير منظمو المسيرة بأصابع الاتهام إلى الدولة بعرقلة تطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على أرض الواقع، أكد الوديع أن للأحزاب السياسية أيضا نصيب من المسؤولية، وقال «إنه يجب على الأحزاب السياسية، وأعني هنا الأحزاب الجادة، أن تلعب دورها في هذه العملية، من خلال القيام بالمبادرات الكافية للمضي قدما في تنفيذ التوصيات».

كما أشار الوديع أيضا إلى أن المثقفين يتحملون جانبا من المسؤولية في عدم تنفيذ توصيات الهيئة إلى جانب الدولة ومؤسساتها والأحزاب السياسية. حيث قال «لا أتصور أن جمهرة المثقفين يمكن أن تبقى في منأى عن الدينامية التي رافقت وأنجحت عمل هيئة الإنصاف والمصالحة».

Revue de Presse